مسالك الاستدلال عند سيبويه في تقويم الأخطاء النحوية

م. د. سيف الدين شاكر البرزنجي*

تأريخ التقديم: ٢٠١٨/٤/٢٤ تأريخ القبول: ٢٠١٨/٥/٢

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على خير خلق الله ، وسيد الأنبياء والمرسلين ؛ محمد وآل بيته الطيبين الطاهرين ، وذريته وصحابته أجمعين . أما بعد :

فيكفي ما لكتاب سيبويه مكانةً عند أهله دافعاً لدراسة هذا الموضوع ، فكتاب سيبويه يعد من أشمل مصادر العربية وأكثرها دقة وأوسعها مادةً ، ضمّنه صاحبه خلاصة آرائه وآراء شيوخه ، دعاه الناس لأجل ذلك بـ(البحر) ، استصعاباً له وتعظيماً لما فيه ، فكأنه لن يستطيع تحمل مشاقّ قراءته والصبر على استخراج دقائقه وعويصه إلا من ركب البحر ، وقد صدقوا . وما زال الكتاب جديداً على الرغم مما أُلِّف في فنه بعده ، ومازال منبعاً صافياً لمن أراد دراسة النحو وأصول العربية .

زد على ذلك أن لازمة النقد والتقويم كانت ولا تزال من أهم أدوات التنظير النحوي ، فما بالك عند سيبويه أستاذ العربية الأشهر وإمامها المقدم ، في كتابه الذي يُعدُّ المعيار على العربية .

إنَّ (المسلك النقدي) أو (مسالك الاستدلال النقدي) تعني طريقة النقد ؛ كما تعني الطريق إلى النقد ، إذ إنها الإطار العقلي الذي تتحرك فيه وبموجبه الأدلة ، ومن هنا آثرناه على مصطلح (طريقة) أو (طرائق) أو (مناهج) .. .

أما لماذا (الاستدلال) ؛ فلأن القضية كلها مرهونة بالدليل وتدور حوله ، منه تبدأ وإليه تنتهي ، فهو المعيار والموضوع . وقد جعلتُ هذه الدراسة في ثلاثة عناوين رئيسة ، هي :

- المادة النقدية في كتاب سيبويه .
- مسالك الاستدلال في معارضة السماع .

* قسم اللغة العربية/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ جامعة ديالى .

- مسالك الاستدلال في معارضة القياس .

المادة النقدية في كتاب سيبويه:

اتفقت الروايات ـ على تغايرها ـ على أن الباعث الرئيس على وضع علم النحو خطأ صدر عن أحدهم في قراءته آيٍ من الذكر الحكيم ، أو في حديث له عارض ، فالتُمِسَ في ردّه إلى الصواب دليلٌ من كلام العرب (سماع)[١] ، وإذا بعلم كامل يبدأ من تصويب الخطأ ، ويُبنى على الدليل ، ومن هنا بدأت الحكاية .

والمفارقة بعد ذلك أن يكون الدافع لوضع علم النحو ؛ هو الدافع نفسه لأن يطلب سيبويه علم النحو ويضع أبجديته في مدونته الأشهر ؛ بعد أن لحن في مجلس شيخه حمّاد ؛ يحدوه في ذلك عهدٌ قطعه على نفسه ؛ قد فارق به مجلس شيخه وهو يردده : ((لأطلبن علمًا لا تلحنني فيه أبدًا))[٢].

والأعجب من هذا وذاك أن يطلبه اللحن مرة أخرى ، ليدركه في دار الخلافة ؛ فضيَّق عليه فضاءها على سعته ـ إذ رماه به نحاة الكوفة النازلين ببغداد ـ كما ضيَّق عليه رحب الأرض في مجلس شيخه حمّاد من قبل ؛ ((فأقبل عليه الجميع فقالوا : أخطأت ولحنت))[٣] ، فإذا كان اللحن قد دعاه في المرة الأولى ليأخذ قلمه وقرطاسه ليشرع في بسط أبواب كتابه ويتسنم إمامة النحو ؛ فها هو ينزع القلم عن يده جانبًا ؛ ليسوقه إلى حتفه ؛ ((فما قتله إلا الغمُّ لما جرى عليه))[٤] .

---

(١) ينظر : مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالفجالة : ٦ – ٧ ، وطبقات النحويين واللغويين ، أبو بكر الزبيدي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر : ١١ – ١٢ ، وأخبار النحويين البصريين ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، ط١ ، دار الاعتصام ـ القاهرة (١٩٨٥م) : ١١ –١٢ ، ونزهة الالباء ، أبو البركات الانباري ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي ، ط٣ ، مكتبة المنار / الأردن – الزرقاء (١٩٨٥م) : ١ – ٥ .

(٢) نزهة الألباء : ٥٤ .

(٣) طبقات النحويين واللغويين : ٦٨ .

(٤) المصدر نفسه : ٧٠ .

من هذا نعرف أنَّ (اللحن : الخطأ) ونقده كانا بمكانٍ عند سيبويه في صنعة الكتاب [١] ؛ فبالنقد وحده عاير سيبويه لغة العرب وردَّ مرذولها [٢] ، وبه وحده حاكم لغة الشعراء [٣] ، ومروي القراء [٤] ، بل وكان يعاجل الأخطاء بمقولاته النقدية حتى قبل وقوعها ؛ وقد زخر الكتاب بوافرٍ منها ، فما أكثر ما تجده يقول [٥] : (لا يجوز كذا) ، و (لا تقل كذا) ، و (لو قلت كذا كان قبيحًا) ، و (هذا لا يكون) ، و (الرفع فيه الوجه ، والجر فيه قبيح) .. ونحو ذلك .

هذا غير مؤاخذاته على النحاة ، و تعد هذه المؤاخذات أهم من سالفتها بالنظر إلى موردها . فغاية ما يُقال في المدة التي أعقبت أبا الأسود الدؤلي إلى أوان الكتاب لسيبويه ظهور ثلاث طبقات من العلماء [٦] ، أفرزت ثلاثة ملامح منهجية [٧] ، تصنيفها ما يأتي :

الأول : يتزعمه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي . وينماز هذا المنهج بتجريد القياس ، وينزع أصحابه إلى القياس المجرد سواء اتفق مع الشواهد الواردة أم اصطدم بها ، فالقياس عندهم أقوى من كل شاهد وارد مهما بلغ من الصحة والثقة .

الثاني : يتزعمه أبو عمر بن العلاء ويونس بن حبيب ، ومن أهم خصائص هذا المنهج الاعتماد على الأثر مع القياس عليه كلما توافرت له الكثرة المعتمدة .

---

(١) ينظر : النقد النحوي في فكر النحاة الى القرن السادس الهجري (رسالة) ، سيف الدين شاكر نوري ، كلية التربية / جامعة ديالى : ٨٥ .

(٢) ينظر : الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، دار الكتاب العربي – القاهرة (١٩٦٨م) : (٢/ ١٢٧ ، و ٢٧٨ – ٢٧٩) .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٧/٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٢/ ١٠٨ ، و٤/ ٣٣٨ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه ـ على التتالي ـ : ٢/ ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٩ ، ٥٤ .

(٦) ينظر : مراكز الدراسات النحوية ، عبد الهادي الفضلي ، مكتبة المنار / الأردن – الزرقاء (١٩٨٦م) : ٥ – ٢٣ .

(٧) ينظر : الموازنة بين المناهج البصرية (بحث) ، أحمد مكي الأنصاري ، مجلة الآداب ـ جامعة القاهرة ، مج ٢٣ ـ لسنة ١٩٦٢م : ٤٣ ـ ٤٥ .

الثالث : يتزعمه الخليل بن أحمد وتلميذه النابغة سيبويه ، وينماز منهجهم بتصحيح القياس .

وكان يكفي ما بين هذه المناهج الثلاثة ـ إن صح التعبير ـ من تباين دافعاً لوقوع الخلاف بين أصحابها ، وهذا ما سجّله الكتاب فعلاً ، كالخلاف الذي وقع بين يونس والخليل [١] ، وما أخذه سيبويه على عيسى بن عمر [٢] ، وأبي عمرو ابن العلاء [٣] ، فضلاً عما أخذه على بعض الكوفيين ؛ وقد تكنّى عنهم بـ (ناس)[٤] ، و(نحويين)[٥] .

وإذا كان لسيبويه فضلٌ يُذكر في إرساء دعائم المنهج الثالث وارتسام مذهبٍ للبصريين فيه ؛ فلا شك أنَّ النقد والتقويم كان أحد أدواته ، بل وأهم أدواته . ولست أنوي في هذا المقام الزعم بأن الخلاف بين أصحاب هذه المناهج والاحتجاج له قد احتكم إلى المنهجية المذهبية [٦] ، فلم تمنع سيبويه موافقته شيخه الخليل في المنهج ، من أن يأخذ عليه أشياء مما رأى [٧] ، لكنه على أيّة حال خلاف بين نظرين متباينين ودليلين متناظرين .

إنّ الملاحظ على هذه الإحصائية غير الحاصرة من الأمثلة أنَّ النقد في بعضها كان نقداً مباشراً لكنه في بعضها الآخر ؛ كان مبنياً على ترجيح أحد الرأيين

---

(١) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٤٨ – ٣٥١ ، ٣٧٧ – ٣٧٨ ، ٢ / ٧٤ – ٧٧ ، ١٨٥ – ١٨٦ ، ٢٢٥ – ٢٢٦ ، ٣٠٩ ، ٣٩٨ – ٤٠١ ، ٣ / ٥١ ، ٢٩٠ – ٢٩١ ، ٣١٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٣ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ١٣٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٩٩ ، ٣٧٦ ، ٣٩٠ . وانظر كذلك : ٣ / ٥٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٣٣٤ ، ٣٨٩ ، ٢ / ٢٠ ، ٢ / ٥٠ ، ٨٠ ، ٣ / ٥٩ . وانظر كذلك : ١ / ٧٦ – ٧٧ ، ٤٤١ . كذلك : ١ / ١٤٧ ، ٢٤٥ ، ٣٨٢ ، ٢ / ٨٥ .

(٦) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الدكتورة خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت : ٤٤١ .

(٧) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١ / ٣٦١ ، ٢ / ٨٦ ، ٣ / ٥ .

المتعارضين على الآخر ، وهذه المرحلة من مراحل الاستدلال يسميها النحاة بمرحلة (التعارض والترجيح) والتي تفضي بدورها إلى مرحلة (الجدل)[١] أما (التعارض) فـ ((يكون بين سماعين يعضد القياس أحدهما دون الآخر ، أو بين قياسين يعضد السماع أحدهما دون الآخر ، أو بين قياس بصري وقياس كوفي ، أو بين قياس واستصحـــاب))[٢] وهكذا . وأما (الترجيح) فـ((ترجيح أحد المتعارضين من هذا أو ذاك ، وإذا تعارضت الأدلة أو تعارضت الأقيسة بدأ ما يُسمى بالجدل النحوي))[٣] كما تقدم .

ومعايير الكتاب لم تغادر أدلة النحو الرئيسة من سماعٍ وقياسٍ ونحوها ابتداءً ، لا في النقد المباشر ولا في غيره ، وهذه مزية تحسب لمعايير الكتاب ، فالسماع والقياس يُعدّان من أهم الأدلة النحوية على الاطلاق ، ((لأنهما يمثلان بداية البحث النحوي ونهايته))[٤] ، ولا يصحُّ حمل موقف سيبويه من هذه الأدلة على بساطة الاحتجاج وعفوية الاستدلال بزعم انسجامه مع المرحلة التي وجد فيها .

كما أنه لم يتمحل في التماس مسالك شديدة التقعر للاستدلال بهذه الحجج في مرحلة التعارض والترجيح كما سنرى ؛ حين تخلّى عنها علماء القرون اللاحقة تدريجياً ، حتى أصبح ((الجدل النحوي حجاجاً له قواعده وأصوله وآدابه المرتبطة به ، والتي لا ترتبط بالضرورة بصناعة النحو))[٥] ، وهذه مزية أخرى تتضاف لما سبق .

---

(١) ينظر : الأصول دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ـ القاهرة (٢٠٠٠م) : ٦٦ ـ ٦٧ ، ١٨٢ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٨٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٧٦ ـ ٧٦ .

(٥) المصدر نفسه ، و ينظر : لمع الادلة في أصول النحو ، أبو البركات الانباري ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر ــ بيروت (١٩٧١م) : ١٢٧ ، والاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم ، ط١ ، جروس برس ـ لبنان (١٩٨٨م) : ١١٥ – ١١٩ .

وغير ما سبق ؛ فإنَّ مما يدل على عبقرية صاحب الكتاب في اعتماده معيار النقد أساسًا في صنعة الكتاب ؛ أن نجد إجراءاته النقدية عينها معتمدة في تأسيس علم قائم بنفسه ؛ هو (علم الجدل) ؛ وكان أبو البركات الأنباري ممن سبق إلى التأليف فيه ؛ إذ وضع كتابه (جدل الإعراب) ، ((ليكون أول ما صُنِّف لهذه الصناعة في قوانين الجدل))[١] كما يذهب مؤلفه ، ثم ألّف السيوطي على منواله كتابه (الاقتراح) .

إنَّ المطلع على بنية النقد في الكتابين يجد أنَّ البعد النظري في (جدل الإعراب) يسامت تمامًا البعد العملي لأمثلة الكتاب لسيبويه ، مع اتساعٍ يسير في قاعدة الاستدلال لدى أبي البركات الأنباري فرضتها طبيعة الجدل النحوي في عصره ، وهذا أمر متوقع ؛ فلسنا نطالب سيبويه باستقراء شوارد النقد عن آخرها ، وسيتضح جليًّا هذا التواؤم من خلال عرض مادة الكتابين ، وحسبنا ـ مع هذه الموافقة ـ أنَّ أبا البركات الأنباري إن كان قد سبق إلى التنظير ؛ فإنَّ صاحب الكتاب قد سبق إلى التطبيق ، ولم يكن بدعًا على العربية ما كان من مسلماتها ، فـ((هم إنما انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه والتلمذة له))[٢] ، ((وعنه أخذ البصريون صغيرهم وكبيرهم ممن أتى بعده))[٣] . ولك أن تتخيل ـ إذ يسبق التطبيق التنظير ـ إلى أي مدًى وفَّق صاحب الكتاب في تصويباته !! .

وفي ضوء ما سبق ؛ بات لزامًا تسليط الضوء على المسالك التي ارتادها صاحب الكتاب لبسط حججه بوصفها الإطار العقلي الذي تحركت فيه أدلته ، مقرونةً ببعدها النظري لدى أبي البركات الأنباري .

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ، أبو البركات الانباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت (١٩٧١م) : ٣٥ .

(٢) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، ط٢ ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر (١٩٥٨م) : ٦٨ .

(٣) الانتصار لسيبويه من المبرد ، أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاّد التميمي ، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت (١٩٩٦م) : ٧٣ .

وإذا كان الحديث عن المادة النقدية في كتاب سيبويه ـ وفي غيره ـ لا يعدو الحديث عن (المعيار ، والموضوع) ؛ وأنّ الحديث عن أحدهما ؛ يعني الحديث عن الآخر من قريب أو بعيد ؛ فأكتفي بهذه العجالة عن مواضع النقد ومعاييره في الكتاب ؛ تاركاً التمثيل لها عند الحديث عن (مسالك الاستدلال) .

على أنَّ مسالك الاستدلال في تقويم الأخطاء النحوية عند سيبويه بجملتها تنقسم على قسمين :

الأول : مسالك الاستدلال في معارضة السماع

ومن المقطوع به عقلاً ((أن الاعتراض على الاستدلال بالنقل (السماع) يكون في شيئين : الإسناد والمتن))[١] .

أ- **اعتراض الإسناد**

قال أبو البركات الانباري : ((فأما الاعتراض على الإسناد فمن وجهين : أحدهما ؛ أن تطالبه بإثبات الإسناد ... والثاني أن تطعن في إسناده بأن يكون الراوي غير موثوق بروايته))[٢] . و ((الجواب على المطالبة بالإسناد أن يسنده أو يحيله على كتاب معتمد عند أهل اللغة))[٣] ، أو ((يبيّن له طريقاً آخر))[٤] .

ولم أعثر فيما وقفت عليه من كتاب سيبويه ما يطعن به على سند روايةٍ مما صوّبه من سماع الآخرين إلا تعليقه على رواية بيتٍ رواه عيسى بن عمر ؛ سيأتي ، وهذا لا يعني أن سيبويه لم يكن يُعنَ بهذا المسلك أو أنه لا يعتدُّ به ، مع أن قلّة المؤاخذات من هذه الجهة تعد مؤشرًا حسنًا على ثقة من أخذ عنهم سيبويه ؛ في عصر خيف فيه على اللغة من الوضع والتزيّد [٥] ، فصحّة السند عند سيبويه كما سنرى تُعدُّ المعيار الأول على صحّة سماع الكتاب ، يدلك على ذلك عمل سيبويه بمقتضى هذا

(١) جدل الإعراب : ٤٦ .
(٢) المصدر نفسه : ٤٦ – ٤٧ .
(٣) المصدر نفسه : ٤٧ .
(٤) المصدر نفسه .
(٥) ينظر : الكتاب لسيبويه : ١ / ١٨٨ .

المسلك في سائر استدلالاته ، ومقتضاه كما تقدم التزامه بالإحالة على مصدر سماعه ، وتوثيقه مصادر سماعه بمعارضة بعضها ببعض ، فقد التزم مع أكثر سماعه أن يقول : ((سمعت من العرب))[١] ، و((سمعنا ممن يرويه عن العرب))[٢]، و((حدثنا من لا نتهم أنه سمع من العرب))[٣] . وهو يريد سماع نفسه ، وما سمعه من شيوخه عن العرب ، وما سمعه عن الذين رووا عن العرب ، ثم يبادر إلى معارضة هذا المسموع بعضه ببعض إن دعاه داعي التوثيق إلى ذلك . قال في بيت شعر رواه عيسى بن عمر : ((ولم نسمع عربياً يقولـه))[٤] ، وقال في بيت شعر آخر : ((ـ اَلَمْ تسأل الرَّبْعَ القَواءَ فينطق ...البيت ـ وزعم يونس : أنه سمع هذا البيت بـ (اَلَمْ) . وإنما كتبت ذا لئلا يقول إنسان فلعل الشاعر قال : (ألاَ)))[٥] .

وتجده في موضع آخر يختبر الأعراب لعل أحداً لقَّنهم الوجه الذي يذهب إليه . قال معلقاً على شاهد من الشعر رواه : ((سمعنا من العرب من يرويه ويروي القصيدة التي فيها هذا البيت لم يُلقِّنه أحد هكذا))[٦] ، و ((هذه العبارة وأمثالها تدل على أن سيبويه كان شديد العناية بما يسمع من شواهد ، يحرص على أن يسمعها من العرب ابتداءً دون أن يقرأها عليهم ، أو يقرأها عليهم أحد غيره حتى لا يتأثر العربي بسماع شيءٍ من السائل الذي يسأله))[٧] . ولعل هذا يفسّر لنا سر التزامه مصطلح (الزَّعمْ) في كل ما نقله عن شيوخه مع اعتقاده بثقتهم : ((وزعم الخليل))[٨] ، ((وزعم

(١) المصدر نفسه : ١ / ٤٧ ، ٢٦٨ ، ٣٠٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٧١ ، ٢٤٩ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٤٥ . وانظر ما يشاكل هذه العبارات ـ في الصفحات ـ : ١/ ٨٦ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ٢١٩، ٢٣٠ ، ٢٥٥ ، ٣٢٧ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٣ / ٣٨ .

(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠ .

(٧) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ، د. خالد عبد الكريم جمعة ، ط ١ ، المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة (١٩٨٠م) : ٣١٣.

(٨) كتاب سيبويه : ١ / ١٥٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ .

عيسى))[١] ، ((وزعم أبو الخطاب))[٢] ، ((وزعم يونس))[٣] . ملقياً بثقل العهدة على القائل . وكان النحاة يوثّقونه . قال يونس : ((صدق فيما حكاه عنّي))[٤] .

أما ((ما نجده من روايات في بعض شواهد سيبويه تخالف ما أنشده سيبويه وتعارض روايته ، فيرجّح أكثرها . كما يقول العلماء . إلى اختلا ف الرواية ، وهذا الاختلاف لا يعني أن سيبويه مخطئ فيما رواه كما يذهب بعضهم ، بل يعني أن صاحب الكتاب روى الشعر كما بلغه على وجه من الوجوه ، ورواه غيره على وجه آخر))[٥] . قال البغدادي عبد القادر في شواهد الكتاب : ((اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً جُهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها))[٦] ، ثم يستدل على ثقة العلماء بسيبويه ونقله واعتدادهم بعلمه أنه ((روي في كتابه قطعة من اللغة غريبة لم يدرك أهل اللغة معرفة جميع ما فيها ولا ردوا حرفاً منــها))[٧] ، أما قول الجرمي : ((نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها))[٨] ، فقد حمله على المدح ، فقال : ((فاعترف بعجزه ولم يطعن عليه بشيء))[٩] . وإذا كان سيبويه قد ترك نسبة عدد من الشواهد إلى قائليها ؛

---

(١) المصدر نفسه : ١ / ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢ / ٦٥ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٢٤ ، ٢٠١ ، ٣٠٤ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٩٢ .

(٤) أخبار النحويين البصريين : ٣٧ ، وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ؛ المعروف بـ (معجم الأدباء) ، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي ، ط٣ ، دار الفكر للطباعة والنشر (١٩٨٠م) : ١٦ / ١١٧ .

(٥) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٣١٣ ، وينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٤٠١ – ٤٠٢ ، ١٩٠، ٣٤٤ . و(المسألة السابعة) من كتاب الانتصار لسيبويه من المبرد ، وتحصيل عين الذهب ، أبو الحجاج الأعلم الشنتمري ، تحقيق الكتور زهير عبد المحسن سلطان ، ط١، دار الشؤون الثقافة العامة ـ بغداد (١٩٩٢م) : ٣٠٨ .

(٦) خزانة الادب ، عبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة (١٩٨٦م) : ١ / ٨ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) طبقات النحويين واللغويين : ٧٥ .

(٩) خزانة الادب : ١ / ٨ .

فيكفي أنه كان ((يعرضها من خلال رأي لأحد العلماء بصورة تدل دلالة قاطعة على أن هذا العالم أو ذاك كان على معرفة بتلك الشواهد ، ورواياتها ، وما يدور حولها من مشكلات لغوية))[١] .

وكما اختلف الباحثون في تحديد موقف سيبويه من القراءات ؛ اختلفوا كذلك في تحديد مسلكه في تخطيء بعضها ، هل هو مصروف إلى السند (الراوي) ، أو إلى المتن (المروي) ، فذهب بعضهم إلى أنه مصروف إلى السند ؛ كالدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي [٢] ، والدكتور أحمد مكي الأنصاري ، وقد وضع في ذلك كتاباً دعاه : (سيبويه والقراءات) ، ومما جاء فيه قوله : ((ولعلك تلحظ أن سيبويه . كعادته . وضع القاعدة التي تصطدم بالقراءة ... فجاء النحاة من بعده وطبقوا هذه القاعدة على قراءة نافع وغيره ... فخطأها المازني صراحة دون مواربة))[٣] ، ثم استشهد بقول المازني في تعليقه على قراءة (معائش) ، فقال على لسانه : ((فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ فلا يُلتفت إليها ، وإنما أُخذت عن نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن يدري ما العربية ، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا))[٤] . كذلك قال : ((وكذلك فعل ابن خالويه حين خطّأ هذه القراءة ، ورماها باللحن والغلط ، فقال : ((من همز هذه الياء فقد لحن ، وقد روى خارجة عن نافع همزه وهو غلط))[٥] .

وذهب بعضهم الآخر كالدكتورة خديجة الحديثي إلى أن التصويب مصروف إلى المتن لا إلى السند ، ولكن ليس متن القراءة ، وإلا كان كفراً بواحاً ، وسيبويه والنحاة جميعاً مبرؤون من مثل ذلك ، وإنما المراد متن اللغة التي جاءت عليها القراءة ، يدلك

---

(١) شواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٢٦٣ .

(٢) ينظر : سيبويه حياته وكتابه : ١٥٣ ، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه : ١٣٨ .

(٣) سيبويه والقراءات ، دراسة تحليلية معيارية : ٨٧ . الدكتور أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢م .

(٤) المصدر نفسه : ٨٨ .

(٥) المصدر نفسه : ٨٩ ، واعراب ثلاثين سورة من القران الكريم، ابن خالويه ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع : ٥٣ ، ٦٠ ، ٦١ .

على ذلك أن سيبويه ((حينما يعقّب على القراءة بمثل قوله : ((وهذه لغة ضعيفة)) أو ((وهي قليلة)) لا يوجّه الضعف إلى القراءة مباشرة ، إنما يحمل القراءة على إحدى لغات العرب الموصوفة بقلّتها أو بضعفها لكنها مع ذلك لغة واردة يصحُّ القراءة بها ، فالضعف والقلّة عنده ليس في القراءة نفسها ، إنما في اللغة التي قرأ بها القارئ))[١] ، والمراد من هذا الوصف بيان حال اللغة التي جاءت عليها القراءة من القياس ، ويكفي أن سيبويه يعتقد ((أن القراءة لا تُخالف ، لأن القراءة سنّة))[٢] .

وإذا لم تكن حيرة الباحثين في ردّ استدلال سيبويه على القراءات إلى أيٍّ من المسلكين (السند أو المتن) من مستجدات البحث ، ولا كان انصرف النقد بعد سيبويه إلى سند القراءة كما رأينا عند المازني وابن خالويه كذلك ؛ فإن الذي فات الدارسين ؛ حتى التبس الأمر على كثيرٍ منهم كما رأينا ؛ ظنهم أن النحاة ـ وفيهم سيبويه ـ يصدرون من القراءات عن موقفٍ واحدٍ ، والحق الذي تميل إليه النفس ـ وفاقًا للدكتورة خديجة الحديثي ـ إنَّ سيبويه لم يكن يذهب إلى الذي ذهبوا ، وقد تقدم .

ورأى ابن هشام أن أساس المشكلة يكمن في المصطلح النقدي الذي تعامل به سيبويه مع لغة القراءة ، إذ قال في قول سيبويه : ((واعلم أن ناساً يغلطون فيقولـون : (إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان) وذاك أن معناه معنى الابتداء ... كما قال : ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيا ... البيت))[٣] ، فقال ابن هشام ـ معلقاً على قول سيبويه و راداً على ابن مالك الذي لم يفهم مقصد سيبويه ـ : ((ومراده بالغلط ما عُبِّر عنه بالتوهم ، وذلك ظاهر من كلامه ، ويوضحه إنشاده البيت ، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطـأ))[٤] . ولعل هذا يحلُّ من الإشكال شيئاً ، فالظاهر أن ((رجال النحو . عموماً . لم يكونوا يفرِّقون بين لفظ : لحن ، وغلط ، وخطأ ، وقد تبيّن ... أنهم كانوا

---

(١) سيبويه حياته وكتابه : ١٥٣ ، الدكتورة خديجة الحديثي ، منشورات وزارة الإعلام . الجمهورية العراقية وينظر : الشاهد واصول النحو : ١٣٨ ، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه : ٤٣ – ٤٥ .

(٢) كتاب سيبويه : ١ / ١٤٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ١٥٥ .

(٤) مغني اللبيب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – المكتبة التجارية بمصر : ٢ / ٤٧٨ .

يستعملون الواحد من هذه الأسماء مكان الآخرين ... والنحاة حينما كانوا يتحدون القرّاء ويناقشوهم في قراءاتهم وآرائهم كانوا يطلقون عليهم هذه الألفاظ الثلاثة ، وكأنها مترادفة ، دون تمييز في المعنى ، ولا ملاحظة في التفرقة بين أنواع الأخطاء))[١] ، و ((إنما نعيب عليهم وصفهم بعض القراءات بأنه قبيح أو رديء أو وهم أو غلط . وقد كان في إمكانهم أن يصفوها بأنها جاءت على لهجة محلية أو أقلّ فصاحة ، فلا تُبنى عليها قاعدة دون أن يُطعن على قارئ أو يشككوا في صحة القراءة))[٢] ، وإلا فتحدي الله (تعالى) الناس على أن يأتوا بمثله غير مقصور على القرآن المتواتر دون قراءاته ، فالقراءات قرآن وإن اختلفت حروفها .

ب . اعتراض المتن

أما مسالك الاعتراض على المتن عند سيبويه فثلاثة بحسب المستقرأ ، هي :

١- **الاستدلال على الخصم بما لا يقول به** : يعني الاحتجاج على الخصم بمذهبه [٣] ، من ذلك متابعة سيبويه الخليل في مسألة (الرفع على الترحم) وقد ذهب إلى أنه يجوز الخفض في قولنا : (((مررتُ بهِ المسكينِ) على البدل))[٤] من الضمير ، وفيه معنى الترحم والنصب على إضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره ، على معنى الترحم ، ((فلا يحسن فيه البدل لأنك إذا عنيت المخاطب أو نفسك فلا يجوز أن يكون لا يدري من تعني ، لأنك لست تحدّث عن غائب ، ولكن تنصبه على قولك : بنا تميماً))[٥] ، والرفع ((على إضمار شيء يرفع))[٦] .

---

(١) اللغة والنحو- دراسات تأريخية وتحليلية ومقارنة ، الدكتور حسن عون ، ط١ ، مطبعة رؤيال (١٩٥٢م) : ١٦٤ – ١٦٥.

(٢) البحث اللغوي عن الاعراب ، الدكتور أحمد مختار عمر ، ط ٦ ، عالم الكتب (١٩٨٨م) : ٣٤ .

(٣) جدل الاعراب : ٤٨ .

(٤) كتاب سيبويه : ٢ / ٧٥ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٧٦ – ٧٧ .

(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٧٧ .

وقد وافق يونس الخليل في حالة الجرِّ ، وخالفه في حالة النصب ، وخطّأه في حالة الرفع ، ((فزعم أنه ليس يرفع شيئاً على الترحم على إضمار شيءٍ يرفع ، ولكنه إن قال : ضرباني ، قال : المسكينان ، حمله أيضاً على الفعل ، وكذلك مررتُ به المسكينِ ، يحمل الرفعَ على الرفع ، والجرَّ على الجرِّ ، والنصبَ على النصب))[١] . فيونس يحمل الرفع والنصب والجر في هذه الأمثلة على البدل ، ويخطئ الخليل في تفسيره الرفع على إضمار شيء يرفع . قال سيبويه : ((ويزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ))[٢] .

فرد عليه سيبويه توجيه النصب متابعاً الخليل في ذلك . قال : ((وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام))[٣] ، وهذا مذهب الجمهور ومذهب يونس نفسه الذي رُدَّ به عليه ، فيروى أن سيبويه لقي يونس وسأله عن ((مررتُ بهِ المسكينَ ، فقال : جائز ، فقال على أي شيء يُنصب ؟ فقال : على الحال ، فقال سيبويه : أليس أنت أخبرتني أن الحال لا تكون بالألف واللام ؟ . فقال له : صدقت))[٤] ، فاحتجّ عليه بمذهبه .

٢. المعارضة : معناها معارضة شواهد المخالف بشواهد أثبت منها [٥] ، من ذلك ردُّه على من ذهب إلى أن الفعل الأول أولى في باب التنازع ، ولم ينسبه إلى أحد سوى أن قال : ((قبُح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى))[٦] ، وهو مذهب الكوفيين [٧] ، وبعد أن عرض أدلتهم في المسألة ، والتي منها [٨] : قول امرئ القيس :

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٧٦ .

(٤) معجم الادباء : ١٦ / ١٢٦ – ١٢٧ .

(٥) ينظر : جدل الاعراب : ٥٢ .

(٦) كتاب سيبويه : ١ / ٧٦ .

(٧) تنظر : (المسألة الثالثة عشر) من كتاب (الانصاف) لأبي البركات الانباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط٤ ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر (١٩٦١م) .

(٨) ينظر : كتاب سيبويه : ١ / ٧٥ – ٨٠ .

فلو أنَّ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطْلُبْ قليلٌ من المالِ

وقول المرار الأسدي :

فردَّ على الفؤادِ هَوًى عميداً و سُوئل لو يبين لنا سؤالا

وقد نغنى بها ونرى عصوراً بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُد الخِدالا

وغير ذلك من الشواهد التي عارضها بسماعه . ومما عارض به أدلة المذهب استشهاده [١] بقول الفرزدق :

ولكن نصفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني بَنُو عَبدِ شَمْسٍ من منافٍ وهاشمِ

وقول طفيل الغنوي :

وكمْتاً مُدَمّاةً كأن مُتونَها جَرَى فوقها واستَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقول رجل من باهلة :

ولقد أرَىَ بهِ سَيْفَانَة تُصْبِي الحَليمَ ومثْلُها أصْبَاهُ

ثم قال في إثر عرضه شواهده : ((فالفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَل في اللفظ ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى))[٢] .

وواضح أن معارضة سماع الخصم إما أن يُرد بسماعٍ أثبت منه ، وإما أن يُعضد السماع بقياس يرجحه . وكان ابن جني يقول في نحو هذا : ((فرواية برواية ، والقياس من بعد حاكم))[٣] .

وفيه مسلك آخر يُدعى : (التأويل)[٤] ، سيأتي .

٣. التأويل : على أنَّ القياس العاضد للسماع في المسألة الآنفة الذكر لابد من أن يُمهد له بالتأويل . فإما أن يُرد سماع الخصم بالتأويل فحسب . أو أن يُرد بالقياس ؛ بعد تأول أدلته . وهكذا اتفق لصاحب الكتاب آنفًا ؛ فبعد أن استوفى سيبويه معارضة شواهد

(١) تنظر شواهده في المصدر نفسه .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٧٧ .

(٣) الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني ، بتحقيق الدكتور محمد علي النجار ، ط٢ ، دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٥٢م) : ٢ / ٣٨٤ .

(٤) ينظر : جدل الاعراب : ٤٩ .

المخالف بشواهد من سماعه ؛ حرص على أن يفند كل شاهدٍ مُعارضٍ بوجه من وجوه التأويل ، كتأويله شاهد امرئ القيس ـ على سبيل المثال ـ إذ قال في التعليق عليه : ((فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً ، وإنما كان المطلوب عنده (المُلك) وجعل القليل كافياً ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى))[١] . يريد لو قدّرت على مذهبهم : لو ثبت كون سعيي لأدنى معيشةٍ كفاني قليل من المال ولم أطلب المُلك ذلك القليل ؛ لكان كلاماً متناقضاً لا محصول له ، وإنما يتم معنى البيت إذا قدّرت لقوله (ولم أطلب) مفعولاً يدل عليه البيت بعده تقديره (ولم أطلب المُلك) فيصير: ولو ثبت كون سعيي لأدنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلب المُلك ؛ كان كلاماً صحيحاً .

ثم عضد قوله بتفنيد قياس الخصم الذي عقدوه على شواهدهم تلك بقياس الأخفش المبني على الشواهد الصحيحة ، قال : ((قال الأخفش : فهذا رديء في القياس ، يدخل فيه أن تقول ...))[٢] . وهكذا يخرِّج أدلة الخصم على وجوه من التأويل ، وملتمساً لشواهده قياسها الصحيح .

وعلى ذلك فالتأويل مما يسلكه المستدل لدفع دليل الخصم وتخريجه على وجه من وجوه الشذوذ والضرورات ، وقد تبيّن لي أن أكثر ما كان يدفع به سيبويه نقل الآخرين بالتأويل ، بل لا يكاد يطرق مسلكاً من المسالك المتقدمة إلا وهي معضودة بالتأويل [٣] .

الثاني : مسالك الاستدلال في معارضة القياس

أما مسالك الاعتراض على القياس عند سيبويه فثلاثة بحسب المستقرأ ، هي :

١. فساد الاعتبار : ومؤداه ((أن يستدل بالقياس على مسألةٍ في مقابلة النص عن العرب ... فيقول له المعترض : هذا استدلال منك بالقياس في مقابلة النص عن العرب ، والاستدلال بالقياس في مقابلة النص عن العرب لا يجوز))[٤] . وهو من أكثر المسالك

---

(١) كتاب سيبويه : ١ / ٧٩ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٨١ .

(٣) تنظر ردوده على العلماء في المصدر نفسه – على سبيل المثال – في مسألة : (المنقوص الممنوع من الصرف) : ٣ / ٣١٢ ، ومسألة : (أي) الموصولة : ٢ / ٣٩٨ – ٣٤٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٥٤ .

التي اعتادها سيبويه في نقض أقيسة الآخرين [١] ، من ذلك ردَّه على الخليل ويونس في (أي الموصولة) إذا أُضيفت وحذف صدر صلتها ، نحو : (اضربْ أيُّهم أفضلُ) ، فمذهب سيبويه أنها مبنية [٢] . تقول : يعجبني أيُّهم قائمٌ ، واضربْ أيُّهم قائمٌ ، وسلمت على أيُّهم قائمٌ ، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ (مريم : من الآية٦٩) عازياً علّة بنائها إلى مخالفتها أخواتها الموصولات (الذي ، ومن ، وما) في أنها سوّغت حذفاً يقبح في أخواتها ، قال : ((ففعلوا ذلك بـ (أيُّهم) حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً ، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول : الذي أفضلُ فاضربْ واضربْ مَن أفضَلُ ، حتى يدخل (هو) ، ولا يقول : هات ما أحسنُ ، حتى يقول : ما هو أحسن ، فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلا))[٣] ، فإن طالت الصلة ـ كأن يكون للخبر معمول واحد أو أكثر ـ جاز الحذف في أخواتها .

وذهب الخليل إلى أنَّ (((أيُّهم) إنما وقع في (اضربْ أيُّهم أفضلُ) على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يُقال له أيُّهم أفضلُ ، وشبهه بقول الأخطل :

ولقد أبيتُ من الفتاةِ بمنزلٍ فأبيت لا حرِجٌ ولا محرومُ))[٤] .

أما يونس ((فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنَّك لرسولُ الله ، و (اضربْ) معلقة))[٥] ، يريد معلقة عن العمل ، فلا تعمل في شيء . وعلى هذا فـ(أي) عند يونس استفهامية معربة ، وهي مرفوعة بالابتداء ، وما بعدها خبرها ، والفعل قبلها (اضرب ، و لننزعنَّ) معلق عن العمل ، وهما بمنزلة قولك : أشهدُ إنَّك لرسولُ الله ، فرد

---

(١) تنظر ردوده على العلماء في المصدر نفسه – على سبيل المثال – في مسألة : (تنوين الممنوع من الصرف) : ٢ / ٢٠٣ ، ومسألة : (هو) وأخواتها متى تكون فصلاً : ٢ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٣٩٨ – ٤٠٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٣٩٩ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠٠ .

عليهما سيبويه بأن هذا خلاف المنصوص عن العرب ، فـ ((تفسير الخليل رحمه الله ذلك الأول بعيد ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار ، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول : اضرب الفاسقُ الخبيثُ ، تريد الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ .

وأما قول يونس فلا يشبه : أَشهدُ إنك لمنطلق ... ومن قولهما : اضربْ أيٌّ أفضلُ ، وأما غيرهما فيقول : اضربْ أيَّاً أفضلُ . ويقيس ذا على (الذي) وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلِّم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك ، يعني أيُّهم ، وأجروا (أيَّا) على القياس . ولو قالت العرب : (اضربْ أيٌّ أفضلُ) لقلتَه ، ولم يكن بد من متابعتهم ، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))[١] .

وتأكيداً منه على هذا المسلك كان يقول : ((ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تقوله لم يُلتفت إليه))[٢] ، ويقول : ((فاستعمل من هذا ما استعملت العرب ، وأجز منه ما أجازوا))[٣]، ويقول : ((وأما قول النحويين : ... فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تُكلِّم به كان هيناً))[٤] .

٢. المعارضة : معناها ((أن يعارض بعلة مبتدأة))[٥] ، أي يعارض العلة التي ابتدأ بها الخصم بنقضها ونقيضها ، فحين ذهب الكوفيون في باب التنازع ـ كما أسلفنا ـ إلى أن أول الفعلين أولى بالعمل وقالوا : ((الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى)) [٦] ، عارضه سيبويه بقوله الآنف الذكر : ((الفعل الأول في كل هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغير مُعْمَل في اللفظ ، والآخر مُعْمَلٌ في اللفظ والمعنى))[٧] ، يعني لم يعد لعلة السبق والابتداء

(١) المصدر نفسه : ٢ / ٤٠١ – ٤٠٢ .
(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٢٠ .
(٣) المصدر نفسه : ١ / ٤١٤ .
(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٣٦٤ .
(٥) جدل الاعراب : ٦٢ .
(٦) كتاب سيبويه : ١ / ٧٦ .
(٧) المصدر نفسه : ١ / ٧٧ .

للفعل الأول في هذا القياس من وجه ، وعلة القرب للفعل الثاني على هذا أصلح وأقوى لأنها مناط العمل والمعنى [١] .

ولم أقف على شواهد لهذا المسلك سوى هذا الشاهد ، وهو متشاكل مع مسلك (المعارضة) ـ كما ترى ـ في الاعتراض على المتن المسموع ، إن لم يكن هو هو ، فالمبدأ واحد لكن التطبيق مختلف .

٣. النقض : وهذا ثالث المسالك وآخرها ، ويراد بالنقض : نقض قياس الخصم بنقض علته [٢] ، ومنه متابعة سيبويه يونس بن حبيب في الرد على من أجاز العطف بـ (كيف) ، وهو مذهب بعض الكوفيين ، فقد نسبه السيوطي إلى هشام بن معاوية الضرير [٣] .

قال سيبويه : ((وتقول : ما مررتُ برجل مسلمٍ فكيف رجلٌ راغبٌ في الصدقة ، بمنزلة : فأينَ راغبٌ في الصدقة . زعم يونس أن الجر خطأ ؛ لأن (أين) ونحوها يُبتدأ بهن ولا يضمر بعدهن شيء ... ألا ترى أنك لو قلت : رأيتُ زيداً فأينَ عمراً ، أو فهلْ بشراً ؛ لم يجز))[٤] . وقال في موضع آخر : ((وأما ما مررتُ برجلٍ فكيف امرأة ، فزعم يونس أن الجر خطأ ، وقال هو بمنزلة (أينَ) ، ومن جرَّ هذا فهو ينبغي له أن يقول : ما مررتُ بعبد الله فَلِمَ أخيه ؟ وما لقيتُ زيداً مرةً فكم أبا عمرو ؟ تريد : فلِمَ مررتَ بأخيه ؟ و فكم لقيتَة أبا عمرو ؟))[٥] . فالعلة موجودة في هذه الأمثلة ، ولكنهم لا يستطيعون أن يحكموا بما حكموا به على غيرها ، قال السيرافي : وبذلك ((ألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف وبلم وبكم ، فقال : ينبغي أن يجيز : ما مررتُ بعبد الله فلمَ أخيه ؟

---

(١) ينظر : الانصاف : ١ / ٨٧ وما بعدها ، وجدل الاعراب : ٦٢ .

(٢) ينظر : جدل الاعراب : ٦٠ .

(٣) ينظر : همع الهوامع ، جلال الدين السيوطي ، تصحيح محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة – بيروت : ٢ / ١٣٨ .

(٤) كتاب سيبويه : ١ / ٤٣٥ – ٤٣٦ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٤٤١ .

وما لقيت زيداً فكم أبا عمرو ؟ ... وهم لا يلتزمون بذلك))[١] . ولذلك قال أبو البركات الانباري في تعريف هذا المسلك : ((وجود العلة ولا حكم))[٢] .

نتائج البحث

على الرغم من تنوع مسميات الأمثلة لتنوع مواردها (لحن العامة ، ومؤاخذات العلماء ..) يبقي (الدليل : المعيار) واحدًا ؛ وإن كان السبيل إلى الاستدلال به انعكاسًا طبعيًّا لعقلية المستدل به ؛ والنحاة على تفاوتٍ في ذلك ؛ وهكذا اتفق لسيبويه في صنعة الكتاب ؛ وقد صدرت تصويباته عن طريقٍ نهجةٍ في تعيين الخطأ والنفاذ إليه بأسلوب عقليٍّ معللٍ ، لكن استدلالاته سرعان ما تخلت عن حظها من الذاتية ؛ إذ نفذت إلى العقل الجمعي النحوي ؛ فاعتُمدت أساسًا من أسس الحجاج النحوي حين اعتُمد الكتاب معيارًا على العربية ، وكأنّ سيبويه إذ يؤسس لصنعة الكتاب إنّما يؤسس أبجديةً للحجاج النحوي في النقد وفي غيره ؛ حتى غدت مسالك استدلاله في تصويب الآراء والمذاهب مثالاً يُحتذى ؛ ويكفي شاهدًا على ذلك أنَّ أبا البركات الأنباري في تنظيره (جدل الإعراب) ـ كما رأينا ـ لم يجاوز تطبيقات سيبويه في الكتاب ، ولك أن تتخيل إلى أي مدىً وفّق صاحب الكتاب في استدلالاته ! فليس الشأن في أن أحدهما يطبّق والآخر ينظّر ؛ إنما الشأن أن يأتي التطبيق سابقاً على التنظير ؛ ثم ينتهي حيث انتهى .

كما لم يكن سيبويه في تطبيقاته جامعاً للآراء وناقلاً للشواهد ـ كما يُشاع ـ فحسب ، بل كان جامعاً وناقداً ، يعرض المسألة ، ويقارن بين الأدلة ، وبعد محاكمة الأدلة ومناقشتها يختار الدليل الناهض بالإثبات والقائم بالحجة ، والنتيجة تكون بتأكيد الرأي المختار ودعمه ؛ لا فرق في ذلك بين النقد المباشر وبين النقد المبني على ترجيح الأدلة وتعارض الآراء ، فمسالك الاستدلال تتسع لكل الأمثلة . أما السماع ، فأكثر اعتراض سيبويه عليه كان من طريق (التأويل) ، فضلاً عن مسلكي (المعارضة) و(الاستدلال على الخصم بما لا يقول به) ، بعد توثيق الأسانيد وطعن مرذولها . وأما

(١) شرح السيرافي على هامش الكتاب ، للسيرافي ، منشور بحاشية الكتاب لسيبويه : ١ / ٤٤١ .
(٢) جدل الاعراب : ٦٠ .

القياس فأكثر ما كان يعترض عليه سيبويه من طريــق (فساد الاعتبـار) ، فضلاً عن مسلكي (المعارضة) و (النقض) .

وكما أن اختيار المسلك الاستدلالي يوضح نزعة العالم ومنهجه في البحث والدراسة فضلاً عن النقد والتقويم ، كذلك فإن تحديد المسلك مما يعين على دراسة الظواهر اللغوية والموضوعات النحوية في اللغة ، وبه وحده نثبت أنَّ سيبويه ذو نزعة نقلية مدعومة بالقياس ، فالسماع أولاً ثم يكون القياس ، وأنه مبرأ من تهمة تخطيء القراءة وتلحين القراء ، وإن كان في تضعيفه اللغة التي جاءت عليها القراءة تجريح للقراءة نفسها ، لكنه لم يكن مقصودًا لذاته ، ومع ذلك يؤخذ عليه في هذا الجانب تهاونه في المصطلحات التي تعامل بها مع القراءة .

sebawahi inference ways for grammatical mistakes correction

Dr.Saifeddeen Sh. Noori

Abstract

This study show a critical and valuable methodology of sebawiah in aiming the book . The books writer and his aims depend on explicit and clear fact . Which determines the wrong and presents the reasoner . This study determines and show his method (Sebawaih) and explains his ideology .

This study leads us towords a near point of Grammatical proofs . It is serious in clearing sebawaih's point of view and how to put it as criteria . whenever makes the other is a subhect of criticism .